المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي

«بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي»

الأستاذ الدكتور

خليل أحمد عمايـرة

أستاذ علم اللغة والنحو العربي سابقاً في:

جامعة اليرموك - الأردن

جامعة الملك عبدالعزيز - السعودية

جامعة الإمارات العربية المتحدة

مستشار في البنك الاسلامي للتنمية

وائل

المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي

(بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي)

تأليف

الأستاذ الدكتور خليل أحمد عمايره

أستاذ علم اللغة والنحو العربي سابقاً في:
جامعة اليرموك – الأردن
جامعة الملك عبد العزيز – السعودية
جامعة الامارات العربية المتحدة
مستشار في البنك الاسلامي للتنمية

الطبعة الأولى

٢٠٠٤

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : (٢٠٠٣/٨/١٦٧٨)
٤١٥
عمايرة ، خليل أحمد
المســافة بيـن التنظــير النحوي والتطبيق اللغوي: بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي/ خليل أحمد عمايرة . عمان: دار وائل، ٢٠٠٣.
(٥٥١) ص
ر.إ. : ٢٠٠٣/٨/١٦٧٨
الواصفات: اللغة العربية / قواعد اللغة / اللسانيات

* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

ISBN 9957-11-339-9 (ردمك)

* المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي
* الأستاذ الدكتور خليل أحمد عمايرة
* الطبعـــة الأولى ٢٠٠٤
* جميع الحقوق محفوظة للناشر

تنفيذ وطباعة الرجي بيروت - لبنان
تلفاكس: ٢٧٢٢٢٥ ٠٠٩٦١١
خليوي: ٣٣٤٦٤٨ ٠٠٩٦١٣

دار وائــل للنشر والتوزيع
شارع الجمعية العلمية الملكية - هاتف : ٥٣٣٥٨٣٧-٦-٠٠٩٦٢
فاكس: ٥٣٣١٦٦١-٦-٠٠٩٦٢ - عمان - الأردن
ص.ب (١٧٤٦ - الجبيهة)
www.darwael.com
E-Mail: Wael@Darwael.Com

جميع الحقوق محفوظة، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله أو إستنساخه بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر.

All rights reserved. No Part of this book may be reproduced, or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopying, recording or by any information storage retrieval system, without the prior permission in writing of the publisher.

المحتوى

الرقم	البحث	الصفحة
1.	الاهداء	3
2.	مقدمة	7
3.	القبائل الست والتقعيد النحوي	15
4.	وقفة مع نبر بعض أوزان الماضي والمضارع (دراسة وصفية)	39
5.	دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي (وقفة مع الاسناد)	71
6.	رأي في بعض أنماط التركيب الجملي في اللغة العربية على ضوء علم اللغة المعاصر	103
7.	رأي في بناء الجملة الاسمية وقضاياها (دراسة وصفية)	135
8.	المعنى في ظاهرة تعدد وجوه الاعراب (في نماذج من سورة البقرة)	181
9.	اعراب المعنى ومعنى الاعراب في نماذج من القرآن الكريم...	217
10.	النظرية التوليدية التحويلية وأصولها في النحو العربي.......	247
11.	حلقة الوصل بين الألسنية الحديثة والنحو العربي	267
12.	البنية التحتية بين عبد القاهر الجرجاني وتشومسكي	289
13.	اللغة بين الانسان والفكر	311
14.	من نحو الجملة الى الترابط النصي	337
15.	في تحليل لغة الشعر	369

الرقم	البحث	الصفحة
16.	وقفة مع صلوات في هيكل الحب – للشابي	439
17.	التطور اللغوي المعاصر بين التقعيد والاستعمال	495
18.	الاعداد الثقافي لمعلم اللغة العربية للناطقين بغيرها	535

التطور اللغوي المعاصر بين التقعيد والاستعمال

التطور اللغوي المعاصر بين التقعيد والاستعمال

إذا كان العصر الحالي في رصد ظواهر التطور اللغوي هو الهدف الإجباري غير المرسوم وغير المحدد، فإن اللغة العربية قد مرت في مسيرتها إليه بثلاث مراحل كبرى تعتمد علـى مرحلة نسبة المجهول فيها أكبر بكثير مما هو معروف عنها تاريخاً، وأقل مما هو مستنبط منها في المراحل اللاحقة مضموناً، تلك هي المرحلة التي تمتد في عمق تاريخ العربية غير الحاصل على اتفاق بين الباحثين على لحظة البداية، وكل ما قيل فيه لا يعـدو محاولة استكناه الماضي على ضوء حركة الحاضر من جهة، وعلى النظرة إلى سـنة التطور في ظواهر الكون من جهة أخرى، وهي المرحلة التي تسبق القرن الثاني الهجـري، القـرن الذي استطاع الخليل بن أحمد الفراهيدي أن يضع فيه بداية المرحلة الثانية في التأريخ لمسيرة اللغة العربية.

ومـع أن تلـك المرحلة – الأولى – قد اتسمت بالغموض في حركة تطورها في تراكيبها، إلا أنها قد استطاعت، ولا ريب، أن تجعل العربية في وضعها المثالي الذي أخذ المـتحدثون بهـا فـي المراحل اللاحقة يتوقون لتقليدها، ويحسبون معيار بلاغة البليغ وفصاحته بمقدار ما في كلامه من مماثلة تلك المرحلة القاعدة. وكما يقرّ الباحثون جلهم بـأن أقوالهـم في رصد حركة تطور تلك المرحلة استنباطي، يقرون أيضاً أنه قد حصل بيـنها وبين غيرها من لغات الشعوب المجاورة تماس أو تداخل أو تبادل، يعبرون عنه بالتأثر والتأثير بين العربية وغيرها. ولكنهم، على الرغم من التصريح الواضح في كثير مـن الأحيان بأنه قد دخل في العربية ما ليس منها، فهو عندهم من الفارسية تارة، ومن الحبشـية أخرى، ومن الرومية أو من غيرها تارة ثالثة، إلا أنهم يدافعون عن قدسية ما دخـل فـي عربية تلك المرحلة دفاعاً يأخذ مناهج متعددة مختلفة باختلاف وجهات نظر الباحثيـن وتعـدد مـناهج بحثهم، ولكنهم جميعاً، تقريباً، يتخذون سبيلاً إلى أكثر الآراء قـبولاً في هذا، وهو أن العربية قد أخضعت ما دخل فيها إلى موازينها الصرفية، لتتسق مـع مـنهجها في بناء تراكيبها والتعبير عما وفد إليها من المعارف التي لم تكن فيها،

وبخاصــة أســماء المســميات التي لم تكن قد تضمنتها حضارة الناطقين بها في مراحل تــاريخهم المبكر، ولكن الباحثين بعامة يرفضون أن تكون العربية قد تأثرت في تراكيبها وكيفــية بــناء التراكيــب بأية لغة أخرى، بل ربما كان أثرها في غيرها في هذا الجانب أقوى بكثير من تأثرها بغيرها في المباني الصرفية أو المعاني المعجمية.

وما أن فكر الخليل بن أحمد بوضع منهجه لتقعيد اللغة بوضع القواعد والقوانين التــي تســاعد متعلمي اللغة في أن يحذوا حذو العرب في كلامهم، وتعمل على مساعدة العــرب فــي الإبقاء على لغتهم نقية في ألسنتهم، في وسط أخذ الاختلاط فيه يزداد يوماً بعــد يــوم، بازديــاد أسباب هذا الاختلاط، بخروج العرب من حدود دائرتهم الجغرافية، ودخــول غير العرب إلى دائرة العرب التي كان قسم منها مغلقاً تماماً أو شبه مغلق كما يــنص العلماء القدماء، ما أن كان ذاك حتى بدأت المرحلة الثانية من مراحل حركة اللغة العربية في مسيرتها مع الزمن. وفي هذه المرحلة بدأ الصراع الخفي بين ما أخذ يسمى فــيما بعــد بالأصــالة والمعاصرة، أو بالتجديد والتقليد. وفي هذه المرحلة أيضاً بدأ هذا الصــراع، بصرف النظر عن مصطلحه، يكتسب التوجه الفكري بالربط بين اللغة والدين، وهو التوجه الذي ظل يلازم العربية إلى يــوم الناس هذا، يحافظ عليها ويحفظها أحياناً، ويضر بها أصحابه في كثير من الأحيان.

ولعــل خــير ما يبين بذور هذا الخلاف المبكر بين العلماء في القرن الثاني من الهجــرة، تعــدد النصوص التي جاءت عنهم، كما سنبين بعد قليل، واختلافها في تحديد القــبائل التــي يمكــن أن تعتمد في رصد الظواهر اللغوية لوضع القواعد النحوية على ضــوئها، ووضع عدد من قوائم القبائل لتتحدد بذلك معايير الصحة والخطأ في الاستعمال اللغــوي لتراكيــب العربية، وفي وضعها موضع القياس عليها من الأجيال في العصور المتلاحقة. وهو أمر تعد دراسته أو الوقوف معه وقفة تسد بعض جوانب الخلل في نظرة المحدثيــن إلــى مــنهج، أو مناهج القدماء، أمر يحتاجه الباحث والقارئ، في ما نرى، لــتحديد معالم طريقه في وصف تطور تراكيب العربية وما يجوز منها أو لا يجوز. فمن أراد أن يعــالج أمــراً علاماته ظاهرة قوية حالياً، فإن عليه أن يسبر عمق القواعد التي

يتكئ عليها كل طرف من أطراف الخلاف ليحدد الداء قبل وصف الدواء. ولعل في ذلك مسوغاً لما قد يراه القارئ الكريم إطالة في هذه النقطة.

أدرك الحراس من العلماء قديماً أنّ عليهم أن يضعوا الدواء لعلاج اللحن الذي دخل البيوت العربية، وأخذ يهاجم ملكة اللسان، فخشوا أن ينغلق القرآن والحديث على المفهوم فأخذوا يضعون ما أسماه ابن خلدون[1] "صناعة العربية" للحفاظ على ما كانت تؤدي دوره الملكة اللسانية القائمة على السمع وهو أبو الملكات، يقول ابن خلدون: "إن اللغة هي ملكة في ألسنتهم يأخذها الآخر عن الأول كما تأخذ صبياننا لهذا العهد لغتنا، فلما جاء الإسلام وفارقوا الحجاز لطلب الملك الذي كان في أيدي الأمم والدول، وخالطوا العجم، تغيرت تلك الملكة بما ألقى إليها السمع من المخالفات التي للمستعربين، والسمع أبو الملكات، وخشي أهل العلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأساً، ويطول العهد بها؛ فينغلق القرآن والحديث على المفهوم، فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة". فكانت صناعة العربية على يد الخليل بن أحمد – رحمه الله – بوضع القواعد التي تمكن من "انتحاء سمت كلام العرب"[2]، فكانت المادة اللغوية موضع الدرس هي المادة التي أخذت من القبائل العربية عن طريق السماع، ومن ثم القياس عليها؛ لاستنباط قواعد العربية.

ولست معنيا هنا برصد القصص الكثيرة التي قيلت في النشأة الأولى للدرس النحوي؛ أهي ما وضعه علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأرضاه، أم هي جهود أبي الأسود الدؤلي، أم ما كان من عيسى بن عمر، أم قبل ذلك أو بعده، ولكن الذي يهمنا هنا أن نقول: إن الجهود التي قدمها الخليل ورصدها سيبويه في الكتاب تعد الحلقة الأولى في سلسلة المعرفة للدرس النحوي المعروف، وقد قامت تلك الجهود على تفكير الخليل في وضع علل النحو وعامله، يقول[3]: "إن العرب قد نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها وقامت في عقولها علله، واعتللت أنا بما عندي . . . فإن سنحت لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها". فقد وضع الخليل مجموعة من القواعد والقوانين على ضوء نظرية العامل؛ وضعها للأجيال لتتعلم العربية، ولكنه لم يغلق الباب لتكون علله وحدها السبيل، أو السبيل الوحيد، لتعلّم

العربية وقوانين النطق بها، فترك لغيره أن يعلل بما يراه، وأن يستنبط قواعده وقوانينه التي يمكن أن يعلل بها الظواهر اللغوية في العربية، معبراً عن ذلك بتواضع العالم وثقته التي ليس من اليسير أن تجدها في غيره منذ يومه إلى يومنا هذا. فكان الخليل يضع، ويدرك أنه يصنع، منهجاً تعليمياً على أسس تعليمية أخطأ الباحثون – في ما يبدو – في تأصيل هذه الأسس. وقد أسهم في ذلك عدد كبير من قوائم القبائل التي اعتمدها الخليل مما وضعه العلماء بعده، وأخذ كل منهم بالدفاع عمّا يقول كما يلي:

يسود بين الباحثين منذ زمن بعيد أن الخليل بن أحمد قد اعتمد لتقعيد العربية لهجات عدد من القبائل العربية التي كان يرى أن لهجاتها كانت تخلو من اللحن؛ لبعدها عن الاحتكاك بغير العرب أو بالعرب الذين كانوا يجاورون من لسانهم غير عربي، سواء أكان ذلك في الحياة اليومية، أم في العبادة كما كان يفعل سكان نجران الذين هم نصارى يتعبدون بالسريانية، فترد عدّة قوائم عن تعدد القبائل التي تجتمع فيها الصفات التي يجب أن تتوافر في مَنْ تؤخذ عنهم عربية التقعيد والقياس، أشهر هذه القوائم وأكثرها انتشاراً، بل أكثرها وأقواها اعتماداً تحصرها عدّاً في القبائل: أسد وتميم وقيس وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، مع الدفاع عن كلّ قبيلة وسبب اختيارها في هذه القائمة دفاعاً يعتمد على المكان الذي كانت تعيش فيه، وسنناقش هذا فيما بعد، ولكنّا لم نعثر على أي نص قديم يحقق هذا الزعم. فمن المعلوم أن الخليل بن أحمد تكلم العربية سليقة، ورحل في بوادي العرب مستزيداً متعلماً من العرب الاقحاح، وناقلاً بوعي العالم ما سمع منهم، ولكنه لم يقل مطلقا إنه قد وضع تحديداً مكانياً لأخذ اللغة في مرحلة التقعيد، ولم يروَ عنه أنه قد وضع معايير مكانية تحدد القبائل التي يؤخذ بلسانها، فقد قامت علل النحو في عقله، وصنفها بطريقته الخاصة بعد أن كان قد طاف في الجزيرة العربية ورحل إلى بوادي الحجاز ونجد، يستمع ويروي ويفكر ويصنّف.

لعل أقدم نصّ يتحدث فيه صاحبه عن التحديد المكاني، فينسب وضع القواعد إلى لهجات قبائل بعينها هو ذاك النصّ المنسوب إلى أبي نصر الفارابي، وهذا النصّ، في حقيقة الأمر نصان: أحدهما، وهو الشائع الذي يأخذ به الباحثون وهو الذي جاء في ما أورده السيوطي في المزهر والاقتراح نقلاً عن الفارابي في كتابه المسمّى – بالألفاظ

والحـــروف – كما يقول السيوطي. والآخر هو النصّ الوارد في كتاب الحروف للفارابي، وســـنبدأ بالأصـــل الذي يفترض أن السيوطي قد أخذ عنه، يقول الفارابي[4]: ". . . وأنت تتبيـــن ذلـــك مـــتى تأملت أمر العرب في هذه الأشياء؛ فإن فيهم سكان البراري، وفيهم ســـكان الأمصـــار، وأكثر ما تشاغلوا بذلك من سنة تسعين إلى سنة مائتين، وكان الذي تولّـــى ذلـــك مـــن بين أمصارهم أهل الكوفة والبصرة من أرض العراق، وتعلموا لغتهم والفصيح منها من سكان البراري منهم دون أهل الحضر، ثمّ من سكان البراري من كان فـــي أوسط بلادهم ومن أشدّهم توحشاً وجفاءً، وأبعدهم اذعاناً وانقيادا. وهم قيس وتميم وأســـد وطـــيء ثم هذيل فإن هؤلاء هم معظم من نقل عنه لسان العرب، والباقون، فلم يؤخـــذ عـــنهم شيء لأنهم كانوا في أطراف بلادهم مخالطين لغيرهم من الأمم مطبوعين علـــى سرعة انقياد السنتهم لألفاظ سائر الأمم المطيفة بهم من الحبشة والهند والفرس والسريانيين وأهل الشام وأهل مصر".

ولســـنا هـــنا بصـــدد تحقـــيق القول بأن هذا النص هو ذاته النص الذي أورده الســـيوطي، أم أن السيوطي قد اعتمد كتابا آخر غير هذا الكتاب للفارابي، أم أن خلطا قد وقـــع في تسمية الكتاب، فهذا كتاب الحروف وهناك كتاب آخر وسمه الفارابي "بالألفاظ"، وهو كتاب صغير نافع في المنطق، وقد حققه الدكتور محسن مهدي، أيضا، محقق كتاب الحروف[5].

وســـنورد هنا نص السيوطي لنرى الفرق في هذا الموضوع، يقول السيوطي[6]: "وقال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى (بالألفاظ والحروف): 'كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعا، وأبيـــنها إبانة عما في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم أقتدي، وعنهم أخذ اللســـان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكـــثر مـــا أخـــذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة، فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، و عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم، فإنه لم يؤخذ لا من لخم، ولا من جذام؛ لمجاورتهم أهل مصر

والقبط، ولا من قضاعة وغسان وإياد؛ لمجاورتهم أهل الشام وأكثرهم نصارى يقرأون بالعبرانية، ولا من تغلب واليمن؛ فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر؛ لمجاورتهم للقبط والفرس ولا من عبد القيس وأزد عمان؛ لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أهل اليمن؛ لمخالطتهم للهند والحبشة، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وأهل الطائف؛ لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم.... والذي نقل اللغة واللسان العربي عن هؤلاء وأثبتها في كتاب وصيّرها علماً وصناعة هم أهل الكوفة والبصرة فقط من بين أمصار العرب".

فإذا أنعمنا النظر في هذين النصّين خرجنا بعدد من النقاط:

1- أن النصّ الذي أورده السيوطي يشير في مجمله إلى ما أوجزه الفارابي في النص الوارد عنه، مما يرجح أن السيوطي كان يحيل إلى هذا النصّ بعينه، فإما أن تكون الذاكرة قد ندّت عن بنود في النصّ الأصل، أو أنه قد فصّل فزاد ما كانت قناعته قد وصلت إليه.

2- أن ما أورده السيوطي في مقدّمة نصه عن قريش لم يرد ما يقابله في نصّ الفارابي، هذا فضلاً عن أنّ الصفات الرفيعة التي ذكرها في قريش وفي لهجتها تحتّم أن تكون هذه اللهجة من النقاء والسمو البياني في مقدمة اللهجات التي يُعتمد عليها. فقد جاء وصفها بألفاظ (أفعل) للمفاضلة المطلقة[7]، (أجود العرب، وأسهلها، وأحسنها، وأبينها) وهذه صفات لغة عالية الجودة، يقف الباحث موقف الحائر في تفسير عدم اعتمادها في لهجات التقعيد!!!.

فهل يكون السيوطي قد اطلع على نصّ آخر لعالم آخر يمجّد فيه لهجة قريش، فاختلط الأمر عليه، فأورد مضمون نصين في نصّ واحد منسوب إلى عالم واحد، أم أنّ قناعة السيوطي بلهجة قريش كانت رفيعة قوية، فأدرج لهجتها في

صــدر النصّ الذي شاع عن الفارابي متحدثاً فيه عن قبائل الاعتماد اللغوي في الغريب وفي الإعراب والتصريف.

3- أن القــبائل المعــتمدة عند الفارابي هي: قيس وتميم وأسد وطيء ثم هذيل. أما المعــتمدة فــي نــص السيوطي فهي: قيس وتميم وأسد ثم هذيل وبعض كنانة وبعــض الطائيــن، فزاد السيوطي بعض كنانة واعتمد بعض طيّ التي اعتمدها الفارابي كلها.

4- بيّــن النصّان أن الذين شُغلوا باللغة واللسان العربي وجعلوها علماً وصناعة هم أهل الكوفة والبصرة من أرض العراق فقط، من أمصار العرب.

5- فصّــل الســيوطي في النصّ الذي أورده ذاكراً مجموعة هائلة من القبائل التي كانــت علــى أطراف الجزيرة العربية أو في داخلها مختلطين بغيرهم مجاورين لهــم، في حين عبّر الفارابي عن ذلك بإيجاز وتعميم، فقال: ". . . والباقون فلم يؤخــذ عــنهم شيء؛ لأنهم كانوا في أطراف بلادهم مخالطين لغيرهم من الأمم، مطبوعين على سرعة انقياد ألسنتهم لألفاظ سائر الأمم المطبقة بهم من الحبشة والهند والفرس والسريانيين وأهل الشام وأهل مصر".

وهذا كله تعبير ضمني عن حركة التأثر والتأثير بين العربية وغيرها من جهة، وبيــن قبائل العربية بعضها مع بعض بعد أن انصهرت في إطار فكري موحد، من جهة أخرى.

وهــنا نــص آخــر فــي هذا الإطار، لا يقل أهمية عن سابقيه في تحديد أبعاد المشــكلة فــي مرحلة تكوّن جذورها، يقول ابن خلدون: كانت لغة قريش أفصح اللغات العربــية وأصــرحها؛ لبعدها عن بلاد العجم من جميع جهاتهم، ثم من اكتنفهم من ثقيف وهذيــل وخــزاعة وبنــي كنانة وغطفان وبني سعد وبني تميم، وأما من بعد عنهم من ربيعة ولخم وجذام وغسان وإياد وقضاعة وعرب اليمن المجاورين لأمم الفرس والروم والحبشــة، فلــم تكن لغتهم تامة الملكة بمخالطة الأعاجم، وعلى نسبة بعدهم من قريش كان الاحتجاج بلغاتهم في الصحة والفساد عند أهل الصناعة العربية"[8].

في نص ابن خلدون هذا ثلاث نقاط رئيسة:

2- أنه جعل قريشا أساس الفصاحة ورأس قبائلها، وهي صاحبة اللغة النقية، وعلل ذلك ببعدها عن بلاد العجم، أي أنها لم تكن لتحتك بلغات غير العرب مع أنها كانت موطن صراع اللهجات العربية المختلفة، ومن قريش انطلق ابن خلدون ليقيس فصاحة القبائل من حولها؛ فمن كان قريبا منها كان يتمتع بالفصاحة؛ لقربه منها، ومن بعدت مضاربه عنها قلت فصاحته. فبذا أصبحت قريش مقياسا لسلامة اللغة ونقائها، والفصاحة فيها لبعدها عن الاختلاط.

2- اختار ابن خلدون مجموعة من القبائل يشهد لها بدرجة من الفصاحة بحسب قربها من قريش تالية لها في ترتيب الفصاحة، وفيها مما جاء في نصّي الفارابي والسيوطي سالفي الذكر، وفيه نقص أو زيادة عليهما، فالقبائل هي: ثقيف وهذيل وخزاعة وكنانة وغطفان وبنو سعد، فضلاً عن قريش. وحذف قيساً وطيء.

3- أن مقياس الفصاحة عنده هو القرب أو البعد من قريش وليس العزلة المكانية والعيش في الوبر كما ذهب الفارابي والسيوطي، فقريش كانت تسكن مكة، وكانت مكة المعلم الحضاري البارز في شبه جزيرة العرب. وربما كان ما ذهب إليه ابن خلدون هنا أقرب إلى ما يمكن أن يؤخذ به، إذ ليس العزلة عنده هي العزلة المكانية، بل هي العزلة عن الاختلاط بالأعاجم وليس العرب، فإن هذا (أي الاختلاط بالعرب) يولد قوة لغوية ولا يسفر عن ضعف في الملكة اللسانية، وتكاد تكون هذه النقطة العنصر المشترك بين معظم النصوص، فهي تكاد تجمع على عدم الأخذ عن القبائل التي كانت تجاور العجم من فرس وروم وأحباش وأقباط.. . الخ.

وهناك قائمة أخرى بأفصح العرب، جاء عن أبي عبيد عن طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس قوله[9]: "نزل القرآن على سبع لغات منها خمس بلغة العجز من هوازن، وهم الذين لهم عليا هوازن وهن خمس قبائل أو أربع، منها سعد بن بكر

وجشـــم بن بكر ونصر بن معاوية وثقيف، قال أبو عبيد: وأحسب أفصح هؤلاء بني سعد بن بكر وذلك بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "أنا أفصح العرب بيد أني من قريش وأنـــي نشـــأت في بني سعد بن بكر"، وكان مسترضعاً فيهم وهم الذين قال أبو عمر بن العلاء أفصح العرب عليا هوزان وسفلى تميم".

ولعل نظرة فاحصة إلى خريطة توزيع هذه القبائل تؤكد أنهم لم يكونوا في عزلة مكانية، يرشد إلى ذلك نسبهم، فبنو سعد بن بكر هم سعد بن بكر بن هوزان بن منصور بـــن عكرمة بن خصفة من قيس عيلان[10] فهم من هوازن، وهوازن لا تعد في أية قائمة مـــن قـــبائل الاحتجاج والعزلة، وأما ثقيف، وهي إحدى قبائل عليا هوزان فكانت تسكن الطـــائف، وكان لهم فيها صنم يسمى اللات مبنياً على صخرة، كانوا يحرمون من واديه، ويكســـونه، هدمه خالد بن الوليد والمغيرة بن شعبة[11]، أما نسبهم فهم: بنو منبه بن بكر مـــن هوزان بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان بن مضر بن نزار بن معـــد بـــن عدنـــان، وهم ثقيف[12]، وكانت سوق عكاظ في أرضهم تفد إليها وفود العرب وشـــعراؤها يـــتفاخرون ويتبارزون أمام لجان التحكيم من مختلف القبائل حيث لا مجال للعزلة المكانية.

وتلتقي تميم في النسب مع هاتين القبيلتين، فهم تميم بن عامر بن أد بن طابخة ابن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان[13]؛ أبناء عمومة يلتقون مع بني سعد بن بكـــر ومـــع ثقيف، فلابد أن صفةً ما كانت قائمة بينهم بحكم القربى وبحكم سوق عكاظ التي كانت تجمع قبائل العرب.

وتبرز هنا قضية بحث أخرى لابد من الإشارة إليها، وهي أن القرآن الكريم نزل بلغة قريش في ما اطرد عند كثير من الباحثين: القدماء والمحدثين، وهو أمر يؤخذ من غـــير مناقشة، ولكنا نرى أن إطالة القول فيه مما يحتاجه هذا البحث، ويكفي أن ننظر فـــي اللغـــات واللهجـــات الواردة في القرآن الكريم لنعرف أن نسبة نزوله بلهجة قريش كانـــت علـــى الأغلب كما جاء في ما يروي السيوطي من رد ابن عبد البر[14] في التمهيد علـــى قـــول من قال نزل القرآن بلغة قريش، فيقول: "معناه عندي على الأغلب لأن غير لغة قريش موجودة في جميع القراءات".

فبعد أن تبين أن العزلة المكانية لم تكن حقا هي مقياس للفصاحة في القبائل العربية، وبعد أن أوضحنا أن الفصاحة قد وضعت لقبائلها عدد من القوائم، بدافع صاحب كل قائمة عن أسباب الفصاحة في قبائل قائمته، وبعد أن ناقشنا بالتفصيل الخلط أو الاضطراب القائم في نصي الفارابي والسيوطي بقي أن نشير ثانية إلى أننا لم نعثر على أي نص عن الخليل بن أحمد يشير إلى أنه اعتمد لهجات بعينها لتقعيد القواعد النحوية. ولعل ما أصبح يتوارثه الباحثون والطلاب من أن النحو قام على لهجات القبائل الست: أسد وتميم وقيس وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، هو ضرب من الوهم العلمي، مرده إلى نصي الفارابي والسيوطي المتقدمين، فكيف إن علمنا أن الفارابي متوفى سنة 329 من الهجرة تقريبا والسيوطي متوفى سنة 911 من الهجرة وأما الخليل بن أحمد، واضع علم النحو، فقد توفي سنة 170 من الهجرة تقريبا.

ولنقطع الشك باليقين في أن هذه القبائل التي قد افترى عليها الباحثون، وأن منهج الخليل أيضا كان موضع افتراء، فإن علينا أن نقف مع كتاب سيبويه نهتدي منه إلى منهج الخليل، ونرد به التهم أو الافتراء الذي أسند إلى الخليل، وستكون وقفتنا مع الكتاب لرد هذا الادعاء باستقراء منهج الخليل في شواهد الكتب من الجوانب التالية:

أولا: الشواهد التي لم تنسب إلى قائل، ولسنا هنا بالمعنيين بتحقيق القول في عدد هذه الشواهد، أهي خمسون أم تزيد أو تنقص، فقد كان هذا موضوع بحث أشار إليه عدد من الباحثين. ولكنا نود القول إن من هذه الشواهد ما استعمل لبناء قاعدة نحوية وهو غير منسوب إلى قائل، فمن ثم يمكن القول بأنه ليس لأحد من قبائل قائمتي الفارابي والسيوطي، إذ إن ما جاز أن يحمل على وجه شائع فقد سقط الاحتجاج به، كما يقول الأصوليون[15] وفي قولهم: "الشيء إذا جاز أن يكون حجة في النظير جاز أن يكون حجة في النقيض"[16]، ويقولون أيضا: "يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره"[17] والقواعد الأصولية في هذا كثيرة.

ورد في كتاب سيبويه[18]؛ قال الشاعر:

أستغفر الله ذنبا لست محصيه   رب العباد إليه الوجه والعمل

أي مـــن ذنب، وهذا من باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولا واحدا، فعلى هذا البيت قامت قاعدة باب المنصوب على نــزع الخـــافض، وهـــو مجهـــول القائل فمن باب أولى أن لا يكون لأحد شعراء القبائل الخمس أو الست.

ومـــثل ذلك ما جاء في كتاب سيبويه في إقامة قاعدة نحوية تتعلق بالحال مقدما على صاحبه النكرة بعد أن كان صفة متأخرة[19]، قال الشاعر:

وبالجسم مني بينا لو علمته شحوب وأن تستشهدي العين تشهد

أي: شحوب بين.

وقال الشاعر[20]:

علم القبائل من معد وغيرها أن الجواد محمـــــد بن عطـــارد

فمـــنع صـــرف (معـــد) حمـــلا على القبيلة، والأكثر صرفه حملا له على الحي المعروف.

وقال الشاعر[21]:

لا أب وابنا مثل مروان وابنه إذا هو بالمجـــد أرتـــدى وتأزرا

فعطـــف (ابـــن) مع تنوينه على اسم لا، لأن المعطوف لا يجعل وما بعده بمنزلة اسم واحد، لأنهما مع حرف العطف ثلاثة أشياء، والثلاثة لا تجعل اسما واحدا.

وقال الشاعر[22]:

يالعنـــة الله والأقـــوام كلهـــم والصالحين على سمعان من جار

فحـــذف المدعو لدلالة حرف النداء عليه، والمعنى يا قوم أو يا هؤلاء، لعنة الله على سمعان. . . لذا رفع (لعنة) بالابتداء، ولو أوقع النداء عليها لنصبها.

ومـــن الشواهد الخمسين ما أورد سيبويه شطره الثاني فقط غير منسوب وعليه وحده أقام سيبويه قاعدة نحوية، أكمله النحاة بعده كما جاء عند ابن يعيش بأنه منسوب إلى الأشجعي، قال سيبويه: قال الشاعر

مواعيد عرقوب أخاه بيثرب

وتمام البيت:

وعدت وكان الخلف منك سجية   مواعيد عرقوب أخاه بيثرب[23]

وجاء عن سيبويه أيضا ما أقام به قاعدة نحوية على حد قول بعض العرب غفلا مـــن غير نسبة، يقول[24] في باب ما يتقدم فيه المستثنى: 'وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: مالي إلا أبوك أحد، فيجعلون أحدا بدلا. كما قالوا: ما مررت بمثله أحـــد، فجعلـــوه بدلا'، وفي هذا بناء قاعدة على قول إحدى القبائل العربية لعلها من غير القـــبائل الســـتة. ويستطيع البحث بيسر أن يجمع القواعد كلها التي أقيمت على شواهد غير منسوبة إلى شاعر، وهي ليست قليلة.

ثانـــيا: شـــواهد لشعراء معروفين يقيم عليها سيبويه قاعدة نحوية، سواء أكان الشـــاعر المعـــروف مـــن القبائل الست أم من غيرها، ثم يعضد هذه القاعدة أو الشاهد بشاهد لشاعر مجهول والعكس صحيح؛ ومن ذلك مثلا، أنه أقام قاعدة نحوية جاءت في شـــعر شـــاعر مجهول أعمل فيها صيغة المبالغة (ضروب) في معمولها المتقدم عليها، مؤيدا ما جاء في قول العرب: أما العسل فأنا شراب، وقال الشاعر[25]:

بكيت أخا لأواء يحمد يومه   كريم رؤوس الدارعيـــن ضروب

فأقام قاعدة إعمال صيغة المبالغة في متقدم. ومنه قول ذي الرمة[26]:

هجوم عليها نفسه غير أنه   متى يروم في عينيه الشيح ينهض

ومن ذلك أيضا قول أبي ذويب الهذلي[27]:

قلى دينه واهتاج للشوق إنها   على الشوق إخوان العزاء هيوج

وكذلك قول القلاخ[28]:

أخا الحرب لباسا إليها جلالها وليس بولاج الخوالف أعقلا

فنجد أن القاعدة قد بنيت على بيت ذي الرمة، ثم عضدها ببيتين لكل من أبي ذؤيب والقلاخ، ومن ثم أردف ببيت غير منسوب وقول جرت عليه العرب، وهو قول أيضا غير منسوب، يقول "سمعنا من يقول" وهذه صيغة لا تشير من قريب أو بعيد إلى أي من القبائل التي أشار إليها الفارابي أو السيوطي.

ومن ذلك أيضا أن سيبويه قد أقام قاعدة نحوية على قول شاعر مجهول، ثم أتبعه بقول شعراء معروفين ولكنهم ليسو من القبائل الستة، فقد استشهد بقول الشاعر[29]:

"يا سارق الليلة أهل الدار".

فقد جعل (الليلة) أي المفعول الأول مجرورة بالإضافة، ونصب المفعول الثاني، وأقام عليه قاعدة، وهي أنه يجوز في الاسم الذي يتعدى فعله إلى مفعولين ولم ينون، أن يجر الأول وينصب الثاني وليس العكس، كما جاء في القرآن الكريم "فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله"*، ثم أورد سيبويه قول الشماخ[30]:

رب ابن عم لسليمى مشمعل طباخ ساعات الكرى زاد الكسل

وقول الأخطل[31]:

وكرار خلف المحجرين جواده إذا لم يحام دون أنثى حليلها

والشماخ هو الشماخ بن ضرار بن حرملة بن سنان المازني الذبياني الغطفاني، وأما الأخطل فهو غيات بن غوث بن الصلت بن طارقة بن عمرو من بني تغلب، فهما لا ينتميان إلى القبائل الستة.

ومنه أيضا ما أقيمت فيه قاعدة على شعر أحد شعراء القبائل الست ثم أتى بشواهد من شعر شعراء آخرين ليسو من شعراء هذه القبائل.

قال قيس بن الخطيم، وهو ثابت بن عدي بن سواد بن ظفر وهو كعب من مازن بن الأزد وهو من غير القبائل، يقول:

نحن بما عندنا وأنت بمـــــا   عندك راض والرأي مختلف[32]

استشـــهد به سيبويه لما جاز من حذف المفعول الذي هو فضله؛ لأن حذف خبر المبـــتدأ، وهـــو عمـــدة، أشد من حذف الفضلة. وللقاعدة ذاتها استشهد بشعر الفرزدق التميمي وهو من شعراء القبائل، يقول:

إني ضمنت لمن أتاني ما جنى   وأبي فكان وكنت غير غدور[33]

ومـــنه الاستشـــهاد بقول كل من جرير التميمي، وزهير بن أبي سلمى وهذا من غير القبائل الستة، يقول جرير[34]:

ألا أضحت حبالكم رماما   وأضحت منك شاسعة أماما

بترخيم (اماما) في غير النداء، وترك الميم على لفظها مفتوحة وهي في موضع رفع.

ويقول زهير:

خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا   أواصرنا والرحم بالغيب تذكر

بترخـــيم (عكـــرمة) وتـــركه على لفظه، ويحتمل أن تقدر إعرابه على أنه علم لمؤنث ممنوع من الصرف، باعتبار القبيلة.

ومـــنه قول عقيبة الأسدي[35] وهو من قبائل الاحتجاج، وقول لبيد بن أبي ربيعة وهو ليس كذلك، يقول لبيد:

فإن لم تجد من دون عدنان والدا   ودون معد فلتزعك العواذل

ويقول عقيبة:

معاوي اننا بشـــر فاسجـــــح   فلسنا بالجبال ولا الحديـــد

فـــي باب ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله، ومثل ذلك في الكتاب كثير.

ثالـــثا: شواهد الشعراء من غير القبائل الستة أقام عليها سيبويه قاعدة نحوية، ثم أتبع هذه الشواهد بشعر شعراء مجهولين، ومن ذلك مثلا:

يقول امرؤ القيس[36]:

أحار أريك برقا هب وهنـــــا   كنار مجوس تستعر استعارا

فمـــنع (مجـــوس) من الصرف على معنى القبيلة، ثم عضد هذه القاعدة بشاهد لرجل من الأنصار:

أولئك أولى من يهود بمدحة   إذا أنت قلتهـــــا ولم تؤنب

فمـــا كـــان اســـما لقبيلة أو حي لا يصرف على الأصل، فالبيت الثاني لرجل من الأنصار، والأنصار ليس قبيلة، وربما كان الأنصاري من قريش أو من غير قريش، وقال الأصوليون[37]: "ما تسرب إليه الاحتمال خرج من دائرة الاستدلال".

ومـــن هذا ما أقيم عليه قواعد نحوية وهو لشعراء من غير القبائل الستة سواء أتبعه سيبويه بشعر لشاعر آخر أم لا، ومنه:

قـــال عمرو بن قنعاس، ونسبه كما يقول المرزباني[38]: هو عمرو بن قنعاس بن عبد يغوث بن محرش بن مالك بن عوف المرادي شاعر جاهلي، يقول:

ألا يا بيت بالعليـــــاء بيت   ولولا حب أهلك ما أتيت

يرفع (بيت)؛ لأنه نكره مقصودة لم توصف بما بعدها.

ومنه قول الحطيئة وهو من الشعراء الذين عاشوا في بني عبس، يقول:[39]

ألم أك جاركم ويكون بيني وبينكم المودة والإخاء

بإضمار (أن) لنصب (يكون) والتقدير: ألم يقع أن أكون جاركم وتكون...

ومنه كثير عزة، وينتهي نسبه إلى يعرب بن قحطان[40] يقول:

لمية موحشا طلل

بنصب (موحشا) على الحال وقد كان صفة لطلل فتقدمت على الموصوف فصارت حالا. ومثل هذه الشواهد كثيرة كثيرة في كتاب سيبويه[41].

رابعاً: شواهد شعر تنسب إلى بعض القبائل الستة وإلى قريش، ولكن حكم عليها بالشذوذ، أي أن القاعدة النحوية لا تستوعبها، قال الفضل بن عبد الرحمن القرشي:

[42] إياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالب

كأنه قال: إياك، ثم أضمر بعد إياك فعلا آخر، فقال: اتق المراء، فنصب (المراء) بعد إياك مع حذف العطف، وهو غير ما عليه العربية مع أن المازني قد قال فيها: "لما كرر إياك مرتين كان أحدهما عوضا من الواو"[43].

ومنه (في الضرورة) قول عامر بن جوين الطائي:[44]

فلم أر مثلها حباسة واحد ونهنهت نفسي بعدما كدت أفعله

فحملوه على (أن) لأن الشعراء قد يستعملون (أن) مضمرين كثيرا فنصب الشاعر (أفعله) بتقدير أن قبله.

ومنه قول أبي زبيد الطائي:[45]

أقام وأقوى ذات يوم وخيبة لأول من يلقى وشر ميسر

فرفع بعض الشعراء المنصوب على المصدرية فجعلوه مبتدأ وجعلوا ما بعده مبنيا عليه، وفي هذا البيت رفع (خيبة) بالابتداء لما فيها من معنى النصب على المصدر المستعمل في الدعاء.

خامساً: شواهد تنسب إلى قبائل نص السيوطي على أنها لم يؤخذ منها؛ لأن ألسنتها قد فسدت لمجاورتها من ليسو بعرب، ومن ذلك ما استشهد به سيبويه من شعر

غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة بن عمرو من تغلب[46]، وتغلب قال فيها السيوطي". . . ولا من تغلب واليمن فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين اليونان"[47] ومنه أيضا ما استشهد به سيبويه من شعر طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي[48] وبكر من القبائل التي رفض السيوطي الأخذ عنها "... ولا من بكر لمجاورتهم للقبط والفرس".

وإن من يدرس كتاب سيبويه يجد أنه قد بني بمنهجية لم تكن في نية بانيه أن يعتمد في التقعيد لهجة معينة، أو أن يفضل لهجة على لهجة، فضلا عن أن يكون قد اعتمد عددا محددا ومعينا من اللهجات كما جاء في ما نص الفارابي وتأثر به كل من جاء بعده، فإن علمنا أن الفرق الزمني بين الخليل ابن أحمد صاحب الفكرة الرئيسية في التقعيد النحوي، وصاحب الأفكار والآراء التي اعتمد عليها سيبويه في كتابه الكتاب، هو الفرق بين سنة 170 من الهجرة تقريبا حيث توفي الخليل بن أحمد، وسنة 329 من الهجرة حيث توفي الفارابي صاحب النص الذي تأثر به الدارسون من القرن الرابع الهجري إلى يومنا هذا مع أن مضمونه بلا وجود حقيقي لا في كتاب سيبويه ولا في منهج الخليل في التقعيد النحوي. فمما هو واضح أن الخليل قد أخذ النص الفصيح عن العرب الأقحاح بصرف النظر عن القبيلة التي كانوا ينتمون إليها، فالغاية عنده كانت الفصاحة والاتساق مع ما كانت عليه العربية آنذاك، والخليل في ذلك طب خبير، فضلا عن أنه كان من أصحاب السليقة اللغوية، ويحفظ الشعر، ويقرضه، وكان خبيراً بكتاب الله ولغته، حريصاً عليه وعليها، وعلى استقامة ألسنة الناس عند النطق بها أو القراءة به.

أخذ الخليل النص الفصيح وإن كان قائله ليس بالمعروف، وبنى قواعد النحو التي تمكن المتكلم أو المتعلم من انتحاء سمت العرب في كلامهم، ومكن القارئ لكتاب الله من القراءة السليمة، وما ورد من كلام العرب مخالفا لهذا القواعد فإنه قد حكم عليه بالشذوذ، والشاذ صحيح ولكنه لا يتفق مع القاعدة التي قعدت، لذا فإنه يحفظ ولا يقاس عليه، فإن المقعد مهما اتسعت قاعدة الاستقرار عنده فلن يتمكن من جمع اللغة كلها حتى لو كانت صغيرة، فكيف إن كانت اللغة التي كان الخليل يقعد القواعد لها هي العربية المعروفة باتساعها وتعدد لهجات المتحدثين بها.

وتأتـــي المـــرحلة الثالـــثة في مسيرة العربية، وهي مرحلة لا تبدو معالم بداية حدودهـــا الزمنية واضحة، وإن كنا ما نزال نعيش فيما يبدو أنه، على الرغم مما فيه من متغـــيرات لغويـــة عميقة، بمثابة ارهاصة أو مقدمة لما يمكن أن يكون مرحلة ما يسمى بالعولمة (الثقافية والاقتصادية و ... الخ).

اختلطـــت العربية في هذه المرحلة بغيرها اختلاطاً صاحب التفاعلَ في الاختلاط الفكري والحضاري، القائم على ظهور عدد من رواد المناداة بضرورة إجراء التغيير في العربـــية لـــتلائم مـــا آلت إليه الحضارة العالمية في معطياتها، أو حتى لتغيير جذري أو جوهـــري فـــيها، ممـــا أدى إلى تسارع في ظهور نتائج التأثر والتأثير الذي اتسمت فيه العربـــية بالضـــعف الشـــديد، نتـــيجة للســـيطرة السياســـية والاقتصادية متعددة اللغات والاتجاهـــات على أرضها: تركية وإنجليزية وإيطالية وفرنسية وغيرها، مما جعلها تقف موقف المتهم بالعجز عن الوفاء بما يُطلب منها في مرحلة أخذ أصحاب العربية يحسون بضـــعف الإبـــداع عندهم في مختلف مجالات المعرفة أمام التقدم الغربي الكبير، مما دفع نفـــراً منهم إلى المناداة بتغيير حروف العربية، أو بتيسير نحوها، أو بتغيير نمط كتابتها مـــع الإبقـــاء على حروفها العربية، أو إلى اعتماد العاميات بدلاً منها، فهي في رأي جل هـــؤلاء مسؤولة عن تخلف الناطقين بها، أو هي قاصرة عن متابعتهم في سعيهم للحاق بركـــب التقدم العلمي الحضاري. ولا أظن أن كثيرين من قراء العربية بحاجة إلى تفصيل القـــول فـــي هـــذا الموضـــوع، ولا في ردود المدافعين وإلقاء التهم بغير منهجية ثابتة واضـــحة، وكأنما كانوا – وللأسف ما يزالون – يرون أن ردّ الجائر يكون بالجور عليه، حـــتى إن كانت الضحية بأسهم الطرفين هي غاية الإصلاح والحماية في ادعائهما، وهي اللغة.

لا ريب أن تغيراً قد حصل في اللغة العربية في مرحلتها الأخيرة – الثالثة – في ألســـنة الناطقين بها نتيجة لمزاحمة شديدة من العاميات أولاً، ومن اللغات الأخرى ثانياً، وذلك في:

- الأصوات، من حيث المخارج والصفات.
- المباني الصرفية وموازينها.
- التراكيب النحوية.
- الدلالة (التركيبية والمعجمية)

ولكننا سنتوقف مع التراكيب النحوية وارتباطها بالتغير الدلالي، فالحديث عنها كلها يحتاج إلى مساحة ليست ميسورة لمكان نشر هذا البحث.

من الواضح أن التغير في أصوات العربية يجري ببطء شديد، وأن مزاحمة العاميات أو اللغات الأخرى تقابلها مقاومة عنيدة في أقلام الذين يكتبون بالعربية الفصحى، أو يتكلمون بها. وما ينطق به المتكلم بالعامية يعرض عنه تلقائياً عندما يمسك بالقلم ليكتب، ولا يبقي في خط قلمه إلا ما لا يدرك أن الفصحى على غيره، كالأخطاء التي يقع فيها الطلاب: "فعل مظارع مرفوع بالظمة" وما ماثلها. لذا فإننا سننصرف عن الأصوات لنأخذ باباً من أبواب الصرف مثلاً من أمثلة تطور المباني الصرفية، وهو باب الممنوع من الصرف، لما يكثر الوقوع الخطأ فيه، فنتخذ منه مثلاً لتطبيق منهج معالجة مثل هذه الأبواب، في البنية الصرفية، وفي التراكيب الجملية على حدٍّ سواء.

ونذكّر هنا ثانية بما بيّنا قبل قليل، بأن القواعد النحوية التي اعتمدها الخليل ابن أحمد لم تكن تعتمد لهجات القبائل الست التي دار حولها جدل طويل بين العلماء. ولتوسيع المجال أمام مستعملي العربية نرى أنّ ما انطبق عليه قياس لغوي في ما كانت العرب قد استعملت يمكن أن يُعتمد في عربية اليوم في الحكم بصحتها وجواز استعمالها، ولكن لا يكون في ما يسمى باللغة العالية التي تقف في ذروة الفصاحة أو البلاغة.

كثر الجدل والخلاف بين النحاة في "الممنوع من الصرف" حتى إنّ السهيلي، وهو من أبرز علماء العربية في عصره، قد وصف اضطراب العلماء وكثرة أقوالهم فيه بأنها كانت مدعاة لتضاحك العلماء.[49] وإن بؤرة هذه المسألة التي يرتكز عليها الباب كله

هي مسألة علة المنع من الصرف، وقد اختلف العلماء في المقصود بالصرف هنا، فهو التنوين كما جاء في تعليق ابن برهان[50] على قول سيبويه[51] "التنوين علامة للأمكن"، وتظهر عليه علامة الجر مع الألف واللام، أو الإضافة مع وجود علة المنع[52]، خلافا لما ذهب إليه بعض العلماء وهم الزجاجي[53]، والفارسي[54]، والجرجاني[55] وابن عصفور[56] من أن الصرف هو الجر والتنوين معاً[57]، فمنع الاسم منهما لشبهه بالفعل. ويرى جُلّ النحاة أن ما يمنع من الصرف هو اجتماع علتين من تسع، أو علة واحدة تقوم مقام اثنتين، والعلل التسع هي: العدل، والعلمية، والصفة، والعجمة، والتركيب، والتأنيث، والألف والنون، ووزن الفعل، وصيغة منتهى الجمع. والتي تقوم مقام اثنتين هي التأنيث اللازم، وصيغة منتهى الجموع.

وهناك خلافات طويلة جداً، وآراء متعددة في فلسفة المنع من الصرف، منها: الثقل وشبه الفعل، يقول سيبويه[58]: "فالتنوين علامة للأمكن عندهم، والأخف عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون"، وبينهم خلاف كبير في معنى الخفة والثقل وأسباب كل منهما، على مذاهب فلسفية لا تتفق مع أي منهج علمي نراه[59]، وأما شبه الفعل فالقول فيه عندهم غامض غموضاً لا يقل عن سابقه. ومنها: أنّ التنوين فاصل بين المفرد والمضاف، وهو رأي الكوفيين، وقد أخذ به السهيلي[60]، فقد قال متهكما في رده على القائلين بالثقل[61]: "... فيقال لهم: أثقل حسي هو أم ثقل عقلي؟ فإن أردتم ثقلاً يدرك بالحس؛ إما بحاسة اللسان وإما بحاسة السمع، فلا شك أن فرزدقاً وشمردلاً ومسحنككاً وحلكوكاً وأشيباباً أثقل على الحاستين من زينب وسعاد وحسناء. وإن عنيتم ثقلاً عقلياً يدرك بالقلب ويوجد في النفس، فلا شك أن قولك: همٌ وغمٌ وسخطٌ وبلاءٌ وجذامٌ وبرصٌ أثقل على النفس أن تسمعه من حسناء وكحلاء... فهذا الثقل منصرف، وهذا الخفيف غير منصرف، ولا يتصور في العقل ولا في الوجود ثقل خارج عن هذين النوعين العقلي والحسي". فيرى[62] أن "المانع من صرف الأسماء استغناؤها عن التنوين الذي هو علامة للانفصال، وإشعار بأن الاسم غير مضاف إلى ما بعده ولا متصل به، وليس دخول التنوين في الأسماء علامة للتمكن كما ظنه قوم، فإن العرب لا تريد أن تشعر المخاطب بتمكن الاسم. ولا أيضاً التمكن معنى يُحتاج إلى بيانه وإعلام المخاطب به، ولا أيضاً

قرطعبة، وهدبد، ودرداقس، وهي كلها منصرفة، بأكثر تمكناً في الكلام من أحمر وأشقر وبيضاء وحسناء، بل هو أكثر تمكنا في الكلام وهم له أكثر استعمالاً".

ومـــنها، الحكايـــة والتركيب، وهو مذهب الخوارزمي صاحب التخمير في شرح المفصل[63]، ويقصد بالحكاية ما جاء على وزن الفعل مع الوصف: أعلم وأجهل، وما جاء علـــى وزن الفعـــل مع العلمية: يزيد ويشكر. ويقصد بالتركيب مثل: بيت بيت، وخمسة عشـــر، ومـــثل: بعلبك. وفيه سبعة أنواع: تركيب العلمية مع العجمة، أو مع التأنيث، أو مـــع العلمـــية، أو مـــع العدل، أو مع الجمع مثل قناديل أو مع المشابهة لألفي التأنيث: سكران.

وهذا رأي لا جديد فيه، بل هو تكرار لأقوال العلماء السابقين، ولا نراه يستحق المناقشـــة. ومـــثله القول بأن التنوين فارق بين المنصرف وغير المنصرف، وهو قول الفراء، وهو راجع إلى ما كان سيبويه قد قال كما ذكرنا سابقاً.

هـــذه مجمل الآراء التي قيلت في هذا الباب، وإن من ينعم النظر فيها، يجد أنها شـــكلية تعمـــد إلـــى تســـويغ مبني قد ورد نطقه عن العرب بكيفية معينة عند بعضهم، وبكيفـــية أخـــرى عـــند آخرين، فأمسك النحاة بوجه واحد وأهملوا الآخر، بل منعوا أو حـــرموا استخدام الآخر، مع أنه قد ورد في الاستعمال اللغوي، ومن ذلك قول جرير، أو عبد الله بن قيس الرقيات:

لم تتلفّع بفضل مئزرهـــــا ... دَعْدٌ ولم تُغْذَ دَعْدُ في العلـــب

وقول الحطيئة:

ألا حبذا هندٌ وأرض بها هندُ ... وهندٌ أتى من دونها النأي والبعد

فصـــرف (دعـــد) ومـــنعها من الصرف في بيت واحد. ومثلها: لوط ونوح أي الثلاثـــي ســـاكن الوســـط، يقول سيبويه[64]: "فإن سميته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ســـاكنا، وكانت شيئاً مؤنثاً، أو اسماً في الغالب عليه المؤنث، ... فأنت بالخيار إن شئت صرفته وإن شئت لم تصرفه، وترك الصرف أجود".

وأمـــا القول بالخفة والثقل من أسباب المنع من الصرف، فقول لا يستقيم، وهو مـــردود بـــأن الكلمة ذاتها إن أطلقت على مذكر فهي مصروفة، وأن أطلقت على مؤنث فهـــي ممنوعة من الصرف، مثل: نهاد وسعاد وصباح وغيرها. ويرى ابن جني التخيير بين اللغتين من غير ترجيح[65].

إن مَـــنْ يدرس الخلاف بين النحاة في هذا المبنى الصرفي، يجد أنّ آراء النحاة كلهـــا تعتمد على تسويغ شكلي لما كان قد جاء في كتب النحاة المتقدمين، وبذا، فإن ذلك يبيـــن أن الصـــراع كان في قسم كبير منه في مثل هذا الباب من التصريف العربي، وفي قســـم كبـــير مـــن أبـــواب التراكيب النحوية أيضاً، كما سنبين، كان صراعاً بين القاعدة والاســـتعمال اللغـــوي. فمن قال بالمنع في الأمثلة السابقة فقد اعتمد على القاعدة التي تنص على ضرورة المنع إذا اجتمعت علتان، وأخذ يدافع عن قوله بفكرة الثقل أو بفكرة الفرع والأصل، وكلها ذهنية عقلية لا تقوم على حجة علمية. فالصرف عند البصريين[66] هـــو الأصـــل والمـــنع هو الفرع، فإذا اجتمع سببان لإخراج الأصل إلى الفرع فلابد أن يخـــرج. وأنّ سبباً واحداً فقط لا يقوى على إخراجه من خط الأصل إلى خط الفرع. وإن ورد شـــيء مـــن هـــذا فـــي كلام العرب – وقد ورد كثيراً – فشاذ لا يقاس عليه، أو أنه مخالف للهجات القبائل المعتمدة في التقعيد، أو... الخ.

وبمحاولـــة ســـريعة لجمـــع عـــدد من الشواهد التي جاء بها السماع من قبائل مخـــتلفة مـــتعددة صرف فيها ما ليس بمنصرف على ضوء القواعد أو العكس، فإننا قد وجدنا ما يزيد على عشرين شاهداً منع فيها صرف ما كان حقه الصرف، وما يزيد على ثلاثين شاهداً صرف فيها ما حقه المنع على ضوء القواعد. ونحن على درجة عالية من القـــناعة العلمية القائمة على نوع من الاستقراء أن ما من نمط بنائي صرفي مُنع صرفه إلا له مخالفـــة في لسان قبيلة من قبائل العرب. فإذا اعتمدنا قول ابن جني: لغات العرب كلهـــا حجة، وإذا نظرنا إلى الحاجة إلى تيسير استعمال اللغة في هذا العصر على ضوء اســـتعمال اللغـــة عـــند قبائلها القدماء، أي اعتماد الاستعمال اللغوي وعدم الوقوف عند قســـرية القاعدة، فإننا لا نرى ضيراً في تيسير استعمال اللغة بما هو في استعمال اللغة

عـــند أربابها المتكلمين بها سليقة وهي مستعملة يجري بها الاستعمال اللغوي، والقدرة على صده ليست ممكنة.

ولا يخـــتلف القـــول فـــي التراكيـــب اللغوية في جوهره عن القول في المباني الصـــرفية، إلا أنّ مـــزيداً مـــن العناصر وقرائن التحليل يجب أن تؤخذ في الحسبان عند معالجـــة قضايا التراكيب، أهمها الامتزاج أو التلاحم العضوي بين التراكيب والدلالة. فإن دراســـة أيٍّ مـــنهما فـــي معـــزل عـــن الآخر سيؤدي إلى ما وصل إليه متكلمو العربية المعاصـــرون أو مـــتعلموها، الذين يجيدون حفظ قواعد ابن مالك، أو متن ابن عقيل، أو تذكـــر كـــل مـــا قالـــه سيبويه أو ابن يعيش أو ابن الحاجب... الخ دون أن تكون عنده القدرة، أو الإحساس بالراحة أو الألفة إذا ما أقبل على استعمال اللغة في موقف يقتضي اســـتعمال الفصحى. فيعتريه ما يعتري متعلمي اللغة الإنجليزية مثلاً في الأقطار العربية، فيظـــنون أنهـــم قد أتقنوا قواعدها في الحصص التي يطلق عليها GRAMMER، ولكنهم يجـــدون عـــند ذهابهم إلى موطن اللغة أن ذاكرتهم موزعة بين ما كانوا قد تعلموا، وما وجدوا عليه اللغة في حقيقة استعمالها على ألسنة المتكلمين بها سليقة.

إن دراســـة التراكيب تحتاج كما ذكرنا إلى المزج التام بين المعنى والمبنى. وقد اقترحنا في سلسلة من البحوث والدراسات والكتب التي تمّ نشرها في حلقات متوالية منذ ســـنة 1982م، مـــنهجاً للتحلـــيل اللغوي، قوامه الاعتماد على ما جاء في كتب التراث، وتوجـــيهه توجـــيهاً دلالـــياً ربمـــا لم يكن قد رمى إليه صاحبه في كثير من الأحيان[67]، وأســـسه البـــنود الخمســـة التالـــية: الترتيـــب، والزيادة، والحذف، والتغير في الحركة الإعرابـــية، والتنغيم. وسنختار هنا ثلاثة أبواب نحوية، نطبق عليها وجهة نظر تحليلية تربط بين المبنى والمعنى، يكثر فيها الخطأ في الاستعمال المعاصر إذا ما احتكمنا إلى ما يقولـــه الـــنحاة القدمـــاء، على الرغم من أن الاستعمال المعاصر يتوافق مع الاستعمال التركيبـــي الدلالي عند القدماء، ولا يمنع من قبوله حالياً إلا قسرية القاعدة النحوية ليس غـــير. وتقـــع الظاهـــر اللغويـــة التي اخترنا في الأبواب الثلاثة التالية: المبتدأ والخبر، والـــبدل، والعطـــف. فـــنأخذ من الأول العلاقة التركيبية الدلالية بين المبتدأ والخبر، ومن

الثانـــي ظاهرة إبدال الظاهر من المضمر وعود الضمير على لاحق، ومن الثالث العطف على المجرور من غير تكرار للجار.

ظاهرة جواز تقديم الخبر على المبتدأ وعود الضمير:

اخـــتلف النحاة في جواز تقديم الخبر إذا كان صفة نحو: (زيد قائم)[68]، ولهم في هذه المسألة رأيان:

الأول: ذهـــب نحاة الكوفة إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ مفرداً نحو: (قائم زيـــد)، واحـــتجوا بأن تقديم الخبر يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، ففي الخبر ضمير يعود على المبتدأ، فلو جوّزوا التقديم لأدى إلى تقدّم ضمير الاسم على ظاهره[69].

واحـــتجوا أيضـــاً بأنّ المبتدأ ذات والخبر صفة، والذات قبل الصفة بالاستحقاق، فوجب أن تكون قبله في الذكر قياساً على التوابع.[70]

وردّ الإمـــام يحـــيى بن حمزة على الاحتجاج الأول بأنه ليس هناك إضمار قبل الذكر، لأنّ الخبر في النية مؤخر، قال[71] "وهذا فاسد؛ فإن الخبر وإن جاز تقديمه لكنه في النية مؤخر، لأن رتبة الخبر لاشك في كونها متأخرة عن المبتدأ، لأنه حديث عنه، فلهذا لم يكن إضمار قبل الذكر لما كان في النية مؤخراً".

وأجاب ابن فلاح على احتجاجهم الثاني، بأن ذلك يقتضي أن يكون تقديم المبتدأ أولـــى لا واجـــباً، وأما القياس على التوابع فالفارق موجود، وذلك من حيث إن التوابع تشـــارك المتبوع في الجهة، فكأنها هو، والشيء لا يتقدّم على نفسه، وأما الخبر فإنه لا يشاركه في الجهة فجاز أن يتقدّم عليه[72].

الثانـــي: مذهـــب جمهـــور البصريين[73]، وهو جواز التقديم مفرداً كان الخبر أو جملـــة: وهـــذا هو رأي سيبويه[74]، والمبرد[75] والفارسي[76] والجرجاني[77] والزمخشري[78] وابن الحاجب[79] واستدلوا على ذلك بالسماع.

فمما استُدل به قوله تعالى: "سواء محياهم ومماتهم" وقوله تعالى: "سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم" و(سواء) في الآيتين هي الخبر.

كمــا اســتدلوا بما رواه سيبويه عن العرب، وهو قولهم: (تميميٌّ أنا) وقولهم: (مشنوءٌ من يشنؤك).

ومما استدل به الفارسي قول الشاعر:[80]

كلا يومَيْ طوالةَ وصلُ أروى ظنونٌ، آنَ مطَّرحُ الظنونِ

فقدم الخبر (وصل أروى) على المبتدأ (ظنون).

وهــذا الـرأي هو ما اختاره الحسن بن أبي عباد وأبو السعود والحيدرة اليمني وابــن يعــيش الصــنعاني وابــن فلاح اليمني، والهرمي، والإمام يحيى بن حمزة، قال الحــيدرة[81]: "ومبــتدأ يجــوز تقديمه وتأخيره وهو كل مبتدأ أخبرت عنه بمفرد نكرة أو بحرف أو ظرف أو جملة ابتدائية أو فعلية مثل: زيد قائم، وزيد أمامك".

أمــا في إعراب هذه الجملة (قائم زيدٌ) عند التطابق بين المبتدأ والخبر، فقد ذكر ابن أبي الربيع فيها وجهين:[82]

الأول: أن يكــون (قــائم) خــبراً مقدماً، و(زيد) مبتدأ مؤخراً، وعزاه لسيبويه وجمهور النحويين.

الثانــي: أجــاز الأخفــش الوجه الأول، وأجاز وجهاً آخر وهو أن يكون (قائم) وصفاً مبتدأ و(زيد) فاعل سدّ مسد الخبر.

ممــا سبق يتبين أن هذه الظاهرة بشقيها، وهي محل استعمال كثير في عصرنا الحالــي، لهــا جــذور فــي الاستعمال اللغوي القديم، ولا يحجبها عن جواز الاستعمال المعاصر إلا قسرية القاعدة وتقديس استعمالها، وتفضيلها على الاستعمال اللغوي القديم والمعاصــر. نقــول: قائم علي، حاضر المعلم، موجود الطالب، وهذا خطأ عند البصريين لعــدم اعتماده على نفي أو استفهام، فإن اعتمد، فله تسمية مركبة؛ فهو مبتدأ وما بعده فــاعل له، وخبر أيضاً، أي هو فاعل سدّ مسدّ الخبر. وهو عند أهل الكوفة جائز ولكنهم مضطربون في إلحاقه بالاسمية، أو بالفعلية في ما يسمى عندهم بالفعل الدائم.

هــذا فــي الشق الأول من الظاهرة، ولما عود الضمير على لاحق، فرفضه من جانبين: الأول، أنه لا ضمير في كلمة قائم في قولنا: قائم زيد، لأنه اسم، وهو خبر تقدم للعــناية والتوكيد خلافاً لما عليه أهل البصرة والكوفة، والعرب إن أرادت العناية بشيء قدمته، وما كان جثة فهو المبتدأ، أو المسند إليه، أو الموضوع، تقدم أم تأخر.

والثانــي: أنه قد ورد عن العرب ما يجيز ذلك في قولهم: في أكفانه لُفّ الميت، وفي بيته يؤتى الحكم، وفي قوله تعالى: "فأوجس في نفسه خيفة موسى"، ولا سبيل لرد ذلــك كله إلا بلي عنق النصوص لتطيع القاعدة بالتأويل. ويكفي في توضيح الشق الأول مــن هــذه الظاهرة أن نورد نص ابن فلاح[83] في تفسير تقديم الخبر على المبتدأ: "وإنما جــاز تقديــم الخبر... ... اهتماماً به؛ ليستفيد السامع الحكم من أول وهلة، لأنه لو قدم المبــتدأ لبقي ذهن السامع متردداً بين الأحكام الكثيرة قبل ذكر الحكم المقصود. فكما أنه لا مسوّغ لمنع تقديم الخبر على المبتدأ، وفقاً للاستعمال القديم والمعاصر، فإنه لا مسوّغ أيضــاً لأن يقــال: إذا اجــتمع معرفتان فالمتقدم هو المبتدأ، مثل: زيد المنطلق، المنطلق زيــد، وإنما الذي يصلح مسنداً إليه هو المبتدأ (زيد) تقدم أم تأخر. وبين الجملتين فرق فــي المعنى، فهو الإخبار المجرد في: زيد المنطلق، وأما في: المنطلق زيد فجملة خبرية الخبر فيها (المسند، أو المحمول) مؤكد بالتقديم.

والظاهــرة التركيبية الثانية التي سنتوقف معها، وهي من باب البدل، فهي إبدال الظاهر من المضمر، لما ترتب عليها من توجيه الدرس النحوي منذ زمن بعيد إلى يومنا هذا نحو الأخذ بقسرية القاعدة على حساب المعنى الذي يؤيده الاستعمال الفصيح، ولأن منعها قد أدى إلى ابتكار باب ضعيف في النحو، قوي لو كان تحليله على ضوء المعنى، وهو باب الاشتغال.

لا خــلاف بين النحاة في جواز إبدال الظاهر من ضمير الغائب: مررت به زيدٍ، وشــاهدهم لذلــك مــن القرآن: "عموا وصموا كثيرٌ منهم"، "وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكــره"، وقد وردت شواهده في الشعر كثيراً. اختلف النحاة في إبدال الظاهر من ضمير المتكلم، وضمير المخاطب، وهذا هو مذهب البصريين. وأجازه بعضهم في غير بدل الكل مــن الكــل، ومنعوه في هذا. وحجة البصريين. "أنّ المقصود من البدل بيان المبدل منه،

وضمير المتكلم في نهاية الإيضاح والبيان، فلا يحتاج إلى بيان، بخلاف الغائب، فإنه محتاج إلى البيان، ولذلك يحتاج إلى عودة على ظاهر ليوضحه"[84].وقد خالف الأخفشْ سيبويه، فأجاز إبدال الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب بدل شيء من شيء، وجعل من ذلك قوله تعالى: "كتب على نفسه الرحمة ليجمعنّكم إلى يوم القيامة لا ريب فيه، الذين خسروا أنفسهم" وهذا هو مذهب الكوفيين.[85] وذهب قطرب، في رأي ثالث، إلى أن الجواز لا يكون إلا في استثناء: ما ضربتكم إلا زيداً، وجعل منه قوله تعالى: "لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا" أي على الذين ظلموا.

ومن المفيد الهام أن نذكر هنا أن هذه القاعدة: لا يجوز إبدال الظاهر من المضمر المتكلم، والقاعدة الأخرى المرتبطة بها بقوة: لا يجوز أن يجتمع فاعلان لفعل واحد، ولا يكون معمول واحد لعاملين، قد أوجدتا خللاً كبيراً في منهج البحث النحوي المرتبط بالدلالة. وسنبين ذلك في المثالين التاليين:

فأسروا النجوى الذين ظلموا

والأنعامَ خلقها الله.

يذهب النحاة إلى تأويل (الذين) في الأول بعدد من الوجوه ليس من بينها البدل. ولا التوكيد، حتى إن منهم من قال بأن من يذهب إلى هذا فإنه جاهل. ونقول ربما كان هذا يقصد – وهو حقاً لا يقصد – أنه جاهل بصنعة النحو وتسويغ إعمال قواعدها. ويذهبون إلى أن كلمة (الأنعام) تكون مفعولاً به لفعل يفسره المذكور بعده، وهي القراءة القرآنية برواية حفص عن عاصم. وبالرفع تكون مبتدأ خبره ما بعده. وفي كلتا الحالتين يكون الضمير في (خلقها) مفعولاً للفعل خلق.

وإذا عُدِّل توجيه القاعدة الثانية، وإجازة القاعدة الأولى، فإن هذين البابين سيكونان من معنى التوكيد. فالقائل مثلاً: المعلمُ أكرمته، فإن المعلم بالرفع أو النصب – وهما جائزان – هي المفعول به، ولا سبيل لجعلها مبتدأ دلالةً، وأن الأصل في الجملة: أكرمت المعلم

تحولت إلى ←—— أكرمت المعلم المعلم

←—— المعلم أكرمت المعلم

←—— المعلم أكرمته

فــإذا كانت المعلم الثانية في الصيغة الأولى توكيداً بالإجماع للمعلم الأولى التي هــي مفعــول بــه، فإن الأولى وقد تقدمت في الصيغتين الثانية والثالثة، فيكون الضمير الهاء في الصيغة الثالثة هي ذاتها التوكيد (المعلم) في الصيغتين السابقتين.

أمــا المــثال الأول، فــإن (الذيــن) مع إمكان حملها على البدل من الضمير في (فأســروا)، وفيه وجه مقبول، إلا أن حملها على التوكيد أقوى. أي أن الأصل في تركيب الجملة فأسر الذين ظلموا الذين ظلموا النجوا

تحولت إلى ←—— فأسر الذين ظلموا النجوى

←—— فأسروا النجوى الذين ظلموا

لأن بــدل الكل من الكل هو في حقيقة أمره توكيد. نص على ذلك غير واحد من النحاة القدماء والمحدثين.

وأمــا الظاهــرة الأخــيرة التي نود أن نشير إليها في هذه الدراسة مما يرفضه النحاة في الاستعمال المعاصر، فهو العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار.

يذهــب البصــريون[86] إلــى منع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة حرف الجر، وشواهدهم من القرآن الكريم: "فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرها" أو "وعليها وعلــى الفلــك يحملــون"، و "ينجّيكم منها ومن كل كرب" فأعاد الجار فيها كلها. واحتج النحاة لذلك بعدد من الحجج الفلسفية التي لا تتصل في الواقع بالاستعمال اللغوي، منها: أن ضــمير الجــر شــبيه عندهم بالتنوين فلا يعطف عليه كما لا يعطف على التنوين. ومــنها، أن الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطفت على الضمير فكأنك عطفت الاســم على الحرف. ومنها، أن الضمير المجرور قد يكون عوضا عن التنوين في نحو:

غلامي، وغلامك، فكما أنه لا يعطف على التنوين فإنه لا يعطف على ما حلّ محلّه. ومنها، أن المعطوف شريك المعطوف عليه يحل محله، ولذا فإنك تقول: مررت بك وبزيد، ولا تقول: مررت بك وزيد، لئلا تؤدي إلى مررت بزيد وكَ، وهو ممتنع.

ومن يدرس هذه الأسباب يجد أنها فلسفية واهية لا تصلح في التعامل مع الاستعمال اللغوي والتقعيد له ويجد أن التعبير بمثل هذه التراكيب جارٍ في السنة المتحدثين المعاصرين امتداداً لشواهد السماع عن العرب القدماء، مع أن ذلك عدّ شاذاً لمخالفة القواعد.

وقد أجاز الكوفيون العطف دون إعادة الجار[87]، وإليه ذهب من البصريين يونس والأخفش وقطرب واختاره الشلوبين وابن مالك وأبو حيان. وحجتهم في ذلك السماع، فقد ورد في القرآن الكريم: "الذي تساءلون به والأرحامِ" في قراءة حمزة، و "قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم"، و "لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة"، و "صد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام" وغيرها. وقد ورد له نظير في الحديث الشريف: "إنما مثلكم واليهود والنصارى..."، وأما في الشعر فنظير ذلك كثير جداً:

الآن قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيامِ من عجب

وقد أول البصريون ذلك كله بتكلف واضح، لئلا يخالفوا ما قعّدوا قواعدهم عليه. وأن من الواضح أن تلك الاستعمالات كلها من العادات اللهجية التي كانت بين قبائل العرب، فبعضها تقول بهذه، وبعضها تأخذ بتلك، وما الاستعمال اللغوي المعاصر إلا امتداد لما كان عند القدماء، وإن الأخذ به يعد من تيسير استعمال العربية بما كان فيها فصيحاً مستعملاً.

وإن من يتتبع أوجه الاستعمال اللغوي المعاصر في كثير من التراكيب التي تندرج في أبواب النحو المختلفة، فإنه سيجد أنّ له أصلاً في الاستعمال اللغوي في زمن السليقة اللغوية. ولمّا كانت فكرة القبائل الست التي قام عليها التقعيد النحوي ليست حقيقة، فإنه لا مجال للأخذ بقسرية القاعدة النحوية وتضييق قانون اللغة، في وقت

أصبح فيه مستعملو العربية بحاجة إلى هذا التيسير غير المخل، أمام الاتجاهات المتعددة التـي تضـيق علـيها فـي ألسنة الناطقين بها، كالازدواجية العامية والتعددية اللغوية، وضـعف الابـتكارات والاختراعات في أرض العربية بالعقول العربية. وأنا واثق حقاً أن معظـم أبواب النحو العربي فيها مجال لتسويغ استعمال جارٍ على ألسنة الناطقين العرب المعاصـرين. فمـا أحوجنا إلى تتبع أبواب التراكيب النحوية المعاصرة وتوسيع نظائرها فـي العربية الفصحى، ليتم بذلك التغلب على أكثر أبواب التطور اللغوي المعاصر عسراً، وهـو التطور في التراكيب، فضلاً عن أنه لم يحظ كثيراً بعناية الباحثين كما عني التطور في المباني الصرفية، والتطور المعجمي والدلالي.[88]

الهوامـــش

1 المقدمة ص 546.

2 ابن جني، الخصائص 35/1.

3 الزجاجي، الإيضاح في علل النحو ص66.

4 الفارابي – كتاب الحروف، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق ط2 ص147.

5 انظر مناقشة هذا في مقدمة محسن مهدي لتحقيق كتاب الحروف.

6 الاقتراح ص44، المزهر 211/1.

7 وســنتحدث عن عدد آخر من قوائم اللهجات المعتمدة في التقعيد تتصل بهذه النقطة في نص السيوطي هذا.

8 مقدمة ابن خلدون: المكتبة التجارية، مكة المكرمة، 258/2 – 259.

9 السيوطي، المزهر 210/1، 211.

10 أبــو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، جمهورة أنساب العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982 م ص265.

11 السابق 182.

12 السابق 491.

13 السابق ص207.

14 الســيوطي، الإتقــان في علوم القرآن، المكتبة التجارية الكبرى، دار الفكر، بيروت 1/ 136.

15 وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة 8.

16 وانظر السابق مسألة 1.

17 السابق مسألة 23.

18 الكتاب 37/1.

19 الكتاب 123/2.

20 الكتاب 250/3.

21 الكتاب 285/3.

22 الكتاب 219/2.

23 الكتاب 272/1.

24 الكتاب 337/2.

25 الكتاب 111/1.

26 الكتاب 110/1 وديوان ذي الرمة 324.

27 الكتاب 111/1.

28 الكتاب 175/1.

29 الكتاب 175/1.

* إبراهيم 47.

30 الكتاب 177/1.

31 الكتاب 177/1.

32 الكتاب 75/1.

33 الكتاب 2/270-271، 76/1.

34 الكتاب 2/270-271.

35 الكتاب 1/67-68.

36 الكتاب 254/3.

37 الإنصاف مسألة 104، 726/2.

38 المرزباني، معجم الشعراء ص55.

39 الكتاب 43/3.

40 المرزباني، معجم الشعراء ص204، وانظر الكتاب 46/3.

41 انظر مثلا الكتاب 386/1 فيه شاهد لعبد الرحمن بن حسان الخزرجي
والكتاب 68/1 فيه شاهد لكعب بن جعيل التغلبي.
والكتاب 1/ 280 فيه شاهد لذي الرمة وهو مضري.
والكتاب 118/3 وفيه شاهد ليزيد بن عمرو من صعصعة.
والكتاب 78/3 فيه شاهد لطرفة بن العبد وهو من بكر بن وائل
والكتاب 70/2 فيه شاهد لعروة بن الورد وهو من غطفان
والكتاب 20/2 فيه شاهد لابن ميادة المري وهو منسوب إلى غطفان
والكتاب 424/1 فيه لامرئ القيس وهو من كنده

والكتاب 72/3 فيه شاهد للأعشى وهو من بكر بن وائل
والكتاب 246/2 وفيه شاهد لعنترة بن شداد وهو من عبس
والكتاب 256/1 وفيه شاهد لإبراهيم بن هرمة وهو من الشعراء المولدين.

42 الكتاب 279/1.

43 الكتاب 279/1.

44 الكتاب 307/1.

45 الكتاب 313/1.

46 الكتاب 177/1.

47 الاقتراح ص44.

48 جمهرة أنساب العرب ص320.

49 أنظر أمالي السهيلي 19.

50 ابن برهان، شرح اللمع 305/2.

51 الكتاب 22/1، وانظر اللباب 72/1-73، وشرح المفصل 57/1 وألفية ابن مالك 55.

52 اللباب 72/1.

53 الجمل للزجاجي 218.

54 الإيضاح العضدي 13.

55 المقتصد 114/1.

56 شرح الجمل 205/2.

57 انظر اللباب 72/1، شرح الأشموني 109/3، الهمع 76/1.

58 الكتاب 22/1، وانظر معاني القرآن للفراء 42/1، ومعاني القرآن للأخفش 329/2.

59 انظر: الإيضاح في علل النحو 100-101.

60 وانظر أمالي السهيلي 19-39.

61 السابق 19.

62 أمالي السهيلي 24-25.

63 وانظر: المنهاج للإمام يحيى بن حمزة ص65.

64 الكتاب 240/3.

65 اللمع.

66 الإنصاف في مسائل الخلاف 493/2.

67 انظر: خليل عمايره، في نحو اللغة وتراكيبها،

أسلوب التوكيد في اللغة العربية،

الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث،

المعنى في ظاهرة تعدد وجوه الإعراب،

أسلوبا النفي والاستفهام في اللغة العربية.

وانظر له أيضاً مما له صلة بالموضوع المقالات:

رأي في بناء الجملة الفعلية في اللغة العربية،

رأي في بناء الجملة الاسمية في اللغة العربية.

68 انظر الخلاف في البسيط 583 والارتشاف 45/2، والهمع 37/2، والإنصاف 65/1، وابن يعيش 92/1، والمغني لابن فلاح 676، وشرح الكافية لابن فلاح 608، والمحصل 86/1.

69 انظر الإنصاف 65/1 والمحصل 86/1.

70 انظر المغني 676، وشرح الكافية لابن فلاح 609.

71 المحصل 86/1.

72 انظر المغني 677 وشرح الكافية لابن فلاح 609.

73 انظر الإنصاف 65/1، والارتشاف 45/2.

74 انظر الكتاب 127/2.

75 انظر المقتضب 127/4.

76 انظر الإيضاح العضدي 52.

77 انظر المقتصد 303/1.

78 انظر المفصل 25.

79 وانظر ابن الحاجب.

80 البيت للشماخ بن ضرار في ديوانه 319.

81 كشف المشكل 316/1.

82 البسيط في شرح الجمل 583/1.

83 شرح الكافية لابن فلاح 608.

84 شرح الكافية لابن فلاح 143 (م).

85 معاني القرآن للأخفش 269/2. وانظر ائتلاف النصرة 56، البحر المحيط لأبي حيان 4/ 83، والأشموني 129/3.

86 انظر الإنصاف 463/1، ائتلاف النصرة 63، ارتشاف الضرب 658/2.

87 السابق.

88 وانظـــر: ســـتتكفتش، العربية الفصحى الحديثة، ترجمة محمد حسن عبد العزيز، ونهاد الموسى، قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث، دار الفكر، عمان، 1987 ، محمـــد حســـن عبد العزيز، الوضع اللغوي في الفصحى المعاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة 1992.

ثبت المراجع والمصادر

1- الأخفش، أبو الحسن، معاني الأخفش، ت: الدكتور فائز فارس، دار البشير، دار الأمل، الطبعة الثالثة 1401هـ.

2- الاستراباذي، رضي الدين، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ت: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، بدون.

3- الأشموني، شرح الأشموني، دار الفكر، بدون.

4- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، الطبعة الرابعة 1961م.

5- ابن برهان، شرح اللمع، عن شريف النجار، رسالة دكتوراه جامعة صنعاء 1999م.

6- ثعلب، أبو العباس، مجالس ثعلب، ت: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة.

7- الجاحظ، البيان والتبيين، ت: عبد السلام هارون، مؤسسة الخانجي.

8- الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، ت: الدكتور كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد 1982م.

9- ابن جني، الخصائص، ت: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.

10- ابن جني، اللمع في العربية، ت: حامد المؤمن، عالم الكتب، الطبعة الثانية 1405هـ.

11- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد الأندلسي، جمهرة أنساب العرب، دار الكتب العلمية، بيروت 1982م.

12- حمزة، يحيى بن حمزة، المنهاج، عن شريف النجار، رسالة دكتوراه، جامعة صنعاء 1999م.

13- أبو حيان، البحر المحيط، ت: الشيخ عادل عبد الموجود والشيخ علي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1413هـ.

14- الحيدرة، كشف المشكل، عن شريف النجار، رسالة دكتوراه، جامعة صنعاء 1999م.

15- ابن خلدون، المقدمة، المكتبة التجارية، مكة المكرمة 1994م.

16- ذو الرمة، ديوان ذي الرمة، ت: الدكتور عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت 1982م.

17- ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ت: الدكتور عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى 1407هـ.
18- الزبيدي، عبد اللطيف، ائتلاف النصرة، ت: د. طارق الجنابي، عالم الكتب، الطبعة الأولى 1407هـ.
19- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ت: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت 1979م.
20- الزجاجي، الجمل في النحو، ت: الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية 1405هـ.
21- الزمخشري، المفصل في علم العربية، دار الجيل، الطبعة الثانية.
22- ستتكيفتش، العربية الفصحى الحديثة، ترجمة: محمد حسن عبد العزيز.
23- السهيلي، أمالي السهيلي:
24- سيبويه: الكتاب، ت: عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة 1408هـ.
25- السيوطي، جلال الدين، الاقتراح، ت: أحمد محمد قاسم، جروس برس، 1988م.
26- السيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ت: محمدأبو الفضل إبراهيم وآخرين، عيسى البابي الحلبي، ودار الجيل ودار الفكر، المكتبة العصرية.
27- السيوطي، جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، المكتبة التجارية الكبرى، دار الفكر، بيروت.
28- السيوطي، جلال الدين همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ت: عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية 1407هـ.
29- عبد العزيز، محمد حسن، الوضع اللغوي في الفصحى المعاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة 1992م.
30- ابن عصفور، شرح الجمل للزجاجي، ت: الدكتور صاحب أبو جناح، بدون.
31- العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ت: غازي طليمات وعبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى 1416هـ.
32- عمايره، خليل، في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة، جدة، الطبعة الأولى 1404هـ والطبعة الثانية، مؤسسة علوم القرآن – الإمارات العربية المتحدة 1990م.
33- عمايره، خليل، أسلوب التوكيد في اللغة العربية على ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة، دار الفكر الإسلامي، عمان 1986م.

34- عمايره، خليل، أسلوبا النفي والاستفهام في العربية، دار الفكر الإسلامي، 1986م.
35- عمايــره، خليل، رأي في بناء الجملة الاسمية (مقالة)، مجلة التواصل اللساني، المجلد الثاني العدد الأول، مارس 1990م.
36- عمايره، خليل، رأي في بناء الجملة الفعلية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية 1981 عدد
37- عمايره، خليل، آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغي، دار البشير، الأردن، عمّان الطبعة الأولى 1409هـ.
38- عمايــره، خلــيل، المعــنى في ظاهرة تعدد وجوه الإعراب، دار الكتب الإسلامية، عمّان 1991م.
39- الفارابي، الألفاظ والحروف، ت: محسن مهدي، بيروت 1969م.
40- ابن فارس، أحمد، الصاحبي في فقه اللغة، ت: مصطفى الشويحي، بيروت 1964م.
41- الفارســي، أبــو علــي، الإيضاح العضدي، ت: الدكتور كاظم بحر المرجان، عالم الكتب الطبعة الثانية 1416هـ.
42- الفراء، معاني القرآن، ت: محمد علي النجار وأحمد يوسف تجاتي، عالم الكتب، الطبعة الثالثة 1403هـ.
43- فــروخ، د. عمــر، تــاريخ صــدر الإسلام والدولة الأموية، دار العلم للملايين، بيروت 1970م.
44- ابن فلاح، المغني، عن شريف النجار، رسالة دكتوراه، جامعة صنعاء 1999م.
45- ابــن مــالك: الألفــية، إعــداد وإخراج دار ابن خزيمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1414هـ.
46- المبرد، أبو العباس، المقتضب، ت: محمد عبد الخالق عضيمه، جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقــاف، المجلــس الأعلــى للشئون الإسلامية، لجنة أحياء التراث الإسلامي، القاهرة 1399هـ.
47- الموســى، نهاد، قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث، دار الفكر، عمّان 1987م.
48- ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، بدون.